والى هذا ذهب ابن عباس وانتشاره الشافعي ما اختاره من الذهب ان
ترك التسمية عمدا يوجب الحرمة فالحق عليه الآية لان المتروك عليه التسمية
سهوا يصدق عليه انه لم يذكر اسم الله عليه فكيف يحكم بحلية انتهى اقول
لا نسلم رواية ابن عباس فرضان نزول الآية شيئا من ذلك فضلا عن ذهابه
اليه وانما المسلم رواية عنه انه قال ان الكفار كانوا يقولون تأكلون ما قتلتم
ولا تأكلون ما قتله الله ولم يدع القيد ابن عباس الآية بذلك كما ترشد
اليه النظر في تفسير الرازي فهذه الآية واما ما زعمه الناصب من قلب الاحتجاج
بالآية علينا فمردود بيان الآية وان دلت على تحريم متروك التسمية عمدا سهوا
ايضا ولهذا ذهب اليه داود احمد لكن رعاية الجمع الذي اقتضى تخصيص الآية
المذكورة بمتروك التسمية عمدا سهوا والدليل الدال على التخصيص تولد لهم وليس
عليكم حاجة فيما خطا تم به وقوله في اخر الآية المذكورة وانه لفسق فانه لا اخراج
الناسي من الحكم لان النسيان ليس فسقا كما لا يخفى وقوله عليه الصلوة والسلام
رفع عن امتي الخطاء والنسيان والبهوانه قد روى الحنفية ذلك حديثا صريحا
تخصص من ذلك التسمية نسيانا باطل والبعض بحوز صلوة من تكلم ناسيا فالقول
قال المصنف رفع الله درجته ب ذهبت الامامية الى انه لا يجوز اكل
ما صاده شيء من الجوارح الا بعد تذكيته وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
يجوز بجميع ذلك اذا امكن تقليمه وقال احمد يجوز بالجميع الا الكلب الاسود
البهيم وقد خالفوا قوله تعالى واعلم من الجوارح مكلبين انتهى قال
الناصب خفضه الله اقول ذهب الشافعي انه يجوز اكل ما صاده الجوارح
اذا كانوا معلمين ولا يجب التذكية بل ارسال الكلب بشرائطه اذا كان
معلما كاف في الحلية والدليل على ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن عدي بن
حاتم قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارسلت كلبك
فاذكر اسم الله فان امسك عليك فادركته حيا فاذبحه وان ادركته
ميتا قد قتل ولم يأكل منه فكل واذا اكل فلا تاكل فانما امسك على نفسه
وان وجدت مع كلبك كلا كلب غيره وقد قتلتا فلا تاكل فانك
لا تدري ايهما قتلته الحديث وهذا يدل بصريحه على حلية الاكل من الصيد
اذا قتل له الكلب والمراد منه التكليف فالاية والدعاء لا يوجبان
الا يقين ان الصيد قتل عنه ان لم يقتل بل المراد لا يأكل منه
وهذا هو الاصل بهذا القدر والعلم عند الحكيم وفي معاني كتاب الله
شافي لمن فر بالخطاء انتهى اقول مراد المصنف قدس سره انه
لا يجوز لكل ما صاده الجوارح بغير قبل التعليم والقرينة عليه ما ذكره

من قوله اما ما اشتبه انه يجوز بجميع ذلك اذا امكن تعليمه فانه صريح في
الجواز قبل التعليم ولهذا الله قال ما صاد شيء من الجوارح ولم يقل ما صيد
بشيء من الجوارح فافهم وحاصل استدلال المصنف بالاية انها دالة على اشتراط
التعليم بالفعل وحين الارادة الصيد فلا يكفي امكان التعليم كما ذهب اليه
الشافعي وبهذا ظهر سوء فهم الناصب الشقر اعوجاج فطرته وانعكاس
الآية بسبب التسنيح اليه والى الحمية والحمد لله تعالى قال المصنف رفع الله
درجته ح ذهبت الامامية الى انه يحل اكل السمك اذا مات حتف
انفه وقال مالك لا يحل حتى تقطع راسه وقد خالف قوله صلى الله عليه وآله سلم
احلت لكم ميتتان ودمتان فالميتتان السمك والجراد انتهى قال
الناصب خفضه الله اقول مذهب الشافعي انه يحل الميتة من السمك والجراد
للحديث وان صح ما رواه عن مالك فلعله لعدم صحة الحديث عنده يعمل
بالاصل انتهى اقول ان المصنف قدس سره انما نقل هذه الاقوال و
نظيرها من كتب اصحاب العقهاء الاربعة ككتاب اختلاف
الفقهاء للطبري وهيرشافعي غير الخفر ومختصر من المطولات وهذه الكتب
يحضرنا الآن في ديار الغربة حتى نذكر جميع ما رد والناصب في صحته
ثم ان المصنف الى قابله والمتتبع يعلم ان امثال هذا المتاع السقط عن قليل
في حاقتهم وركان فقاهتهم حتى يحتاج الطاعن عليهم الى الافتراء
لتذيب عليهم وان بالغ بعض المناظرين في انكار ذلك فلنذكر له
ما ذكره المصنف من ذلك ناصح عن ابي حنيفة اما مهم الاعظم اقوالا ندل
اولياء الناصب المهالك عن قباحة ما نسبه المصنف الى مالك فنقول
بان ضرة في كتاب المحلى قال ابو حنيفة واصحابه يحل اكل ما مات من
ذلك وما جزء عنه الماء ما لم يطف على الماء حمامات في الماء حتف
انفه فاجته ذلا يحل اكل ما طفا منها قالوا فان ضربه حوت فقتله او ضربته
ابن فضلة او ضربته صخرة فقتلته قطعا بعد كل ذلك وهو حلال اكله قال
ابن الحسن الشيباني في سمكة ميتة بعضها في البر وبعضها في الماء ان
كان الراس وحده خارج الماء اكلت وان كان الراس في الماء ونظر فان
كان الذي في البر من يوضع ما لا
كان اكثر من النصف ما اكل
فاقل لم يحل اكلها وان كان
قال لا نعلم عن احد من اهل الاسلام
خالفة القران وال
قول العلماء والقياس
التكليف ما لا يطاق
سبيل الى علمه هل مات و
مات قبل ان يقطع
منه من ضربته حوت او من صخرة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)